غـــرفـــة تجـــارة وصنـــاعة البـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لغرفة تجارة وصناعة البحرين
بتاريخ 25 أبريل 2019م

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين
الخميس 25 أبريل 2019 ، قاعة المملكة - بيت التجار

عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين في تمام الساعة 4.00 من مساء يوم الخميس الموافق 25 أبريل 2019 في قاعة المملكة بالطابق الأول من مبنى الغرفة "بيت التجار" برئاسة السيد سمير عبدالله ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، الذي أفتتح الإجتماع بكلمة رحب فيها بأعضاء الغرفة الحاضرين المُسددين لإشتراكاتهم السنوية للغرفة، ومنوهاً بأن هذا الإجتماع يُعد صحيحاً إذا حضره 200 عضواً أو 10% من عدد الأعضاء المسجلين في الغرفة والمسددين لإشتراكاتهم السنوية أيهما أقل حتى تاريخ 18 أبريل 2019، ومعلناً - بعد تأكيد مندوب وزارة الصناعة والتجارة السياحة - بأن النصاب القانوني لهذا الإجتماع قد بلغ 272 عضواً مسدداً لإشتراكاتهم السنوية للغرفة من مجموع 30861 عضواً يحق لهم حضور هذا الإجتماع وبنسبة تبلغ 0.88%، وبذلك يكتمل النصاب القانوني اللازم لإنعقاد الإجتماع.

رئيس الغرفة: قبل أن ألقي الكلمة الرسمية أسمحوا لي أن أنوه وأؤكد على أنه يجب أن تكون المداخلات تليق بمستوى رجال الأعمال، ونحن غرفة تجارة وصناعة البحرين مسموعين ومراقبين من قبل الصحافة ومن قبل الغرف التجارية في الدول المجاورة، ولذلك يجب الإرتقاء بمستوى النقاش والمداخلات، ولا نقبل بأي كلام غير لائق من سب أو لعن، كما لا يقبل أيضاً ذكر أسم أي شخص وهذا الشيئ ممنوع، وأي كلام غير مقبول يذكر فسوف أقطع النقاش، ولكم الحق فما شئتم من النقاش والمداخلات حول بنود جدول الأعمال، هذا بيتكم وهذه جمعيتكم ولكم الحق في محاسبة مجلس الإدارة حتى لو وصل الأمر إلى طرح الثقة فيه، وأهلاً وسهلاً بكم. أنتقل الآن إلى الكلمة الرسمية وأتوجه بالشكر إلى ممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة السيد علي عبدالحسين مكي، والسيد علي تقي العلوي، وكذلك ممثل مدقق الحسابات الخارجي للغرفة. وفي هذه المناسبة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً وأن أتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على تجاوبكم وتفاعلكم بحضور هذا الإجتماع، وأتشرف في هذه المناسبة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير والإعتزاز - بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العمومية - للقيادة الحكيمة ممثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه للجهود الطيبة في حماية وتيرة نمو الإقتصاد الوطني، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه لما يوليه سموه من دعم ومؤازرة للغرفة وتوجيهاته المستمرة بتقديم كافة سبل الدعم لأصحاب الأعمال، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على تواصله الدائم والمستمر مع الغرفة وحرصه على الإرتقاء بدورها.

والآن ننتقل إلى مناقشة بنود جدول أعمال هذا الإجتماع، ونبدأ الإجتماع بعرض جدول الأعمال للجمعية العمومية العادية وأود أن أطلب منكم حفاظ على وقت الأعضاء الثمين ونظراً لأهمية البندين الأول والثاني من جدول الأعمال ورغبة الأعضاء في التحدث فيهما بشكل تفصيلي، أن نقوم بتغيير ترتيب بنود جدول الأعمال، بحيث نبدأ بالبنود رقم (3)، (4)، (5) من جدول الأعمال ومن ثم يتم مناقشة البندين (1)، (2) من جدول الأعمال، وسبب التغيير أن البندين المذكورين يتعلقان بالتصديق على كل

من محضر اجتماع الجمعية العمومية لعام 2017، وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية لعام 2018 ويتضمنان مواضيع مهمة ومعقدة وسيطول الحديث فيها والتي تحتاج وقت أطول للنقاش.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: تغيير جدول الأعمال لا يجوز، فإذا أردت إنهاء الجدول فيجب في البداية إنهاء التصديق على محضر الإجتماع، ويجب أن يقر قبل بدء الأعمال.

رئيس الغرفة: نحن لم نغير جدول الأعمال ولكن نطلب تغيير ترتيب بنود جدول الأعمال.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أنا لست مع أو ضد ولكن لا يجوز قانوناً، فيجب أولاً أن ننهي محضر الإجتماع وتتم المصادقة عليه كما هو معمول به في اجتماع الجمعية العمومية لأي شركة أو جمعية.

رئيس الغرفة: تم التأكد من قانونية هذا الإجراء من قبل المستشارين القانونيين للغرفة، وأكدوا لنا إنه يجوز ذلك حسب قانون الغرفة واللائحة التنفيذية له، كما أطلب من ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة إبداء رأيه القانوني حول إمكانية تغيير ترتيب بنود جدول أعمال الإجتماع.

مندوب وزارة التجارة والصناعة والسياحة السيد علي عبد الحسين مكي: أنه لا يوجد نص في قانون الغرفة بشأن إعادة ترتيب بنود جدول الأعمال، فلا يوجد نص قانوني يجيز أو لا يجيز هذا الأمر، لذا يجوز لرئيس الجلسة إعادة ترتيب البنود وهو لا يؤثر على سير الإجتماع، وبالتالي لا توجد إشكالية قانونية في ذلك.

عضو الغرفة السيد رياض المحروس: الأعراف لا تكتب وهذا عرف سرت عليه العادة في السنوات السابقة.

رئيس الغرفة: سمعنا رأيك، ورأي ممثل وزارة التجارة والصناعة والسياحة واضح وحاسم، وسوف نعتمد الترتيب الجديد لبنود جدول الأعمال بحيث نبدأ بالبنود رقم (3)، (4)، (5) من جدول الأعمال ومن ثم يتم مناقشة البندين (1)، (2) من جدول الأعمال.

<u>أولاً: مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2018:</u>

رئيس الغرفة: سوف نناقش التقرير السنوي لنشاط الغرفة لسنة 2018، والآن سنعرض عليكم فيديو قصير عن إنجازات الغرفة في السنة الماضية وبعدها سيفتح باب النقاش حول هذا الموضوع.

ملحوظة: تم عرض فيديو قصير حول منجزات مجلس الإدارة منذ انتخابه خلال عام 2018.

رئيس الغرفة: ما رأيتموه الآن تقرير مختصر وكافة التفاصيل تجدونها في التقرير السنوي للمجلس وهو تغيير على ما جرت عليه العادة، ومن لديه ملاحظة بشأن هذا الموضوع فليتفضل.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: لدي تعقيب بسيط على الفيديو الذي تم عرضه وهو يمثل خلاصة التقرير السنوي، ولكن أعتقد بأن الكثير من الأعضاء لديهم المقدرة على إستنباط المعلومات الموجودة في التقرير السنوي وبالتالي تأكيد مداخلاتهم بهذا الشأن. ولدي ملاحظة وأرجو أن لا تزعلوا مني هذا الفيديو ممكن يكون دعاية جيدة للإنتخابات القادمة.

رئيس الغرفة: هذه ليست دعاية وإنما مجرد أرشيف يتم الرجوع إليه في السنوات القادمة للأجيال القادمة من أصحاب الأعمال، ونحن فقدنا الكثير من الصور التي لم يتم حفظها في الأرشيف.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: لفت نظري موعد نشر التقرير السنوي الذي نشر قبل يومين وفي الحقيقة كنت مسافراً ولم أستطع الدخول إلى الموقع الإلكتروني للغرفة للإطلاع على التقرير السنوي والتقرير المالي، ولكن بشكل سريع لابد من إثارة موضوع مهم وهو يدخل في صلب إيرادات الغرفة وهو موضوع البروتوكول الذي تم إبرامه من قبل مجلس الإدارة السابق مع وزارة التجارة والصناعة والسياحة بشأن إستقطاع نسبة 20% من إيرادات الإشتراكات السنوية، ولمن أطلع على البروتوكول لا أعتقد بأنه يوجد وجه حق لقسام الوزارة بإستقطاع نسبة 20% من الإيرادات بشكل عام وهذه إيرادات الغرفة مع الأخذ بالإعتبار أن الحكومة الموقرة أيضاً أوقفت المنحة السنوية التي كانت تعطى للغرفة قبل سنتان بسبب الظروف الإقتصادية، لذا أنا أطالب بإعادة النظر في هذا البروتوكول وإلغاءه والبحث عن طرق بديلة لتحصيل الإشتراكات السنوية وإيجاد الحل في أن يدفع العضو الإشتراك السنوي ويقوم بتجديد السجل التجاري، وأعتقد بأن التكنولوجيا تقدمت في هذا المجال وهناك العديد من الأمور يتم الدفع لها عن طريق بطاقة الإئتمان وهناك أيضاً التطبيقات الذكية الذي من الممكن العمل عليها.

رئيس الغرفة: بالنسبة لمذكرة التفاهم بين الغرفة ووزارة التجارة والصناعة والسياحة الموقعة في عام 2016 بشأن تحصيل مبالغ مستحقة من الإشتراكات السنوية التي يدفعها أعضاء الغرفة، فإن هذا الموضوع مطروح حالياً أمام القضاء المختص، ويوجد هناك إستئناف مقدم من بعض أعضاء الغرفة أمام محكمة الإستئناف العليا المدنية الثانية والغرفة إحتراماً منها لأحكام القضاء سوف تلتزم بأي حكم يصدر في هذا الخصوص، ولقد ناقشنا هذ الموضوع مع وزارة التجارة والصناعة والسياحة وأفادوا بأنهم يقدمون خدمة من خلال تحصيل هذه الإشتراكات للغرفة ولكن في نفس الوقت هذه الخدمة لها تكاليف وإن إلزامية العضوية ساهمت في زيادة مدخول الغرفة من خلال نظام الوزارة " سجلات "، وإذا أرادت الغرفة أن تحصل مبالغ الإشتراكات السنوية للأعضاء فإن مدخول الغرفة سينخفض بنسبة 50%، نحن نعلم أن نسبة الإستقطاع 20% هي مبلغ كبير ونحن غير راضون عنه وسنحاول قدر إستطاعتنا تقليل هذه النسبة في المستقبل.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: نحن مع هذه الإلزامية ولكن توجد عدة طرق لتحصيل الإشتراكات السنوية وفي ذات الوقت يتم تجديد السجل التجاري، في السابق كنا نتبع هذه الطريقة.

رئيس الغرفة: سنبحث في الآليات الممكنة لتنفيذ هذا الأمر، وسنعقد اجتماعات حول هذا الموضوع.

عضو الغرفة السيد نادر علاوي: أن المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 يلزم صاحب العمل أن يكون عضو بالغرفة، وفي المرسوم نفسه أيضاً هناك مادة مفادها يجب على الوزارات أن تتعاون مع الغرفة، ووزارة التجارة والصناعة والسياحة تخالف ما نص عليه هذا المرسوم بقانون، يجب أن تقوم بدورك كرئيس غرفة وتعرض هذا الملف على سمو رئيس الوزراء، وأن تشعر الوزير بأن الوزارة لا تتعاون مع الغرفة، وأما بالنسبة للدعوى التي تم رفعها بعض الأعضاء فنحن نطالب الغرفة والوزارة بوقف إستقطاع نسبة 20% من مبلغ الإشتراكات السنوية كونه غير دستوري، فمن الممكن أن نسحب الدعوى وتقومون أنتم كرئيس الغرفة بصفتكم الإعتبارية برفع الدعوى أمام القضاء.

رئيس الغرفة: لا تسحبوا الدعوى وسنرى رأي القضاء في هذا الشأن.

عضو الغرفة السيد درويش أحمد المناعي: أولاً أشكر الغرفة ومجلس الإدارة على جهودهم، أنا لدي سؤال يخص ميزانية مبنى الغرفة القديم.

رئيس الغرفة: لم نصل إلى موضوع مناقشة ميزانية الغرفة لعام 2018 حتى الآن.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: لدي نقطة بشأن وضع مبنى الغرفة القديم حيث توجد توصيات سابقة في كل جمعية عمومية ولا نرى حل، وكل سنة يرحل الموضوع للسنة التي بعدها فما هي المشكلة؟

رئيس الغرفة: مجلس الإدارة شكل لجنة تختص بإستثمارات الغرفة، وتم دراسة مشروع المبنى القديم، وهناك الكثير من الإقتراحات منها مثلاً ترميم المبنى أو هدمه بشكل كامل وبناء ناطحة سحاب تستخدم كمواقف سيارات أو بيع المبنى وشراء مبنى آخر في موقع أفضل ليكون ريعه أكبر. تم دراسة جميع الإقتراحات إلى أن ورد إلينا خطاب من هيئة الثقافة والآثار بأن هذا المبنى يعد معلماً أثرياً ويجب أن لا يمس، وأن من قام بتصميمه هو المهندس طاهر مكية، ونحن حالياً ندرس جميع الإقتراحات وسنتخذ القرار المناسب.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: بالنسبة للبروتوكول وإستقطاع مبالغ الإشتراكات السنوية للعضوية في الغرفة، فما هو عدد الأعضاء الملزمين بدفع هذه الإشتراكات وغير منتفعين من خدمات الغرفة، هل توجد إحصائية لهؤلاء الأعضاء، لا يخفى عليكم وجود أصحاب المشاريع الصغيرة الذي ليس لهم دور، في السابق كانت العضويات تقبل من لهم علاقة بخدمات الغرفة مثل مجالات الإستيراد والتصدير، فهناك خطأ كبير، ففي السابق كان وزير التجارة والصناعة السابق يمنع هذه العضويات حتى لا تختلط الأمور، لذا أتمنى منكم أن تقوموا بدراسة هذا الموضوع فهناك الكثير من الأعضاء ليس لهم علاقة بالغرفة.

رئيس الغرفة: ليس جميع الأنشطة التجارية ملزمة بالإنضمام إلى عضوية الغرفة مثل بائعي الأسماك والبنوك والمؤسسات المالية تم إستثناءهم، وكذلك توجد بعض الأنشطة لا تشترط إلزامية العضوية في الغرفة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: يعتبر مبلغ 20 دينار قيمة الإشتراك في عضوية الغرفة لدى بعض صغار التجار كبير، وبخصوص التقرير الذي عرض علينا أريد أن أعرف ماذا فعلت اللجان الدائمة على مدار سنة كاملة وما هي النتائج؟، فهناك توصية بأن يتم عرض نتائج هذه اللجان وأعمالهم حتى يستفيد منها الأعضاء ولكي يبدون آرائهم لتعم الفائدة، لكن أن تكون إجتماعات اللجان الدائمة مغلقة ولا تعرض نتائجها ولا تذكر إلا في مؤتمر اللجان الذي نظمتوا مؤخراً والذي سيتم التناقش حول في عام 2019.

رئيس الغرفة: بالنسبة للجان الدائمة فهي لم تبدأ أعمالها إلا في شهر سبتمبر 2018، فمنذ بداية الدورة الحالية تم إعادة هيكلة اللجان وتقليصها وتم وضع إستراتيجية ومعايير محددة لإختيار أعضاء اللجان لأول مرة، وهذه الآلية توضع لأول مره حيث كان مجلس الإدارة في السابق يقوم في أول اجتماع له

بتوزيع رئاسة هذه اللجان على أعضاء مجلس الإدارة، وكان كل عضو مجلس إدارة يختار أصدقاءه ليضمهم معه في اللجنة، أما اليوم فإن لدينا عضوين فقط من مجلس الإدارة يترأسان أثنتين من اللجان الدائمة، كما أنه قد تقدم لعضوية هذه اللجان حوالي 830 شخصاً، وكان المؤهلين منهم للعضوية حوالي 700 شخصاً، وقد حرصنا على تنوع أعضاء هذه اللجان سواء من كبار التجار أو من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تواجد العنصر النسائي لضمان تمثيل أكبر عدد من ممثلي التجار في كل لجنة، وكانت عملية الإختيار صعبة فقد كنا نحتاج إلى 90 عضواً في اللجان من أصل حوالي 700 شخص مؤهل لعضوية اللجان مع الوضع في الإعتبار بأن اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة تنص على ألا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن تسعة أعضاء، كما شكل مجلس الإدارة مجموعة تنسيقية لإعادة هيكلة اللجان والإشراف على سير عملها وتقييم أداءها، وتضم هذه المجموعة التنسيقية رؤساء اللجان ليكونوا همزة وصل للمتابعة مع مجلس الإدارة، ففي السابق كان الإتصال شبه مقطوع بين هذه اللجان ومجلس الإدارة، كما أصبح تقديم تقرير عن أداء هذه اللجان إلزامياً في الدورة الحالية لمجلس الإدارة.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: تعقيباً على طريقة إختيار أعضاء اللجان الدائمة فإنها لم تكن منصفة، فهناك الكثير من المتقدمين لعضوية هذه اللجان تم إجحاف حقهم، ويوجد في اللجان الحالية أعضاء لديهم صلة قرابة من الدرجة الأولى مع بعض أعضاء مجلس الإدارة، كما وردت لي عدة شكاوى من بعض أعضاء اللجان بأن اللجنة التنسيقية أصبحت عقبة في طريق عمل اللجان، وبأنهم لا يستطيعون تأدية عملهم بشفافية، وقد تناقشت مع الرئيس التنفيذي للغرفة لإيجاد الحلول اللازمة لتسهيل عمل اللجان وتطويرها.

النائب الأول لرئيس الغرفة السيد خالد محمد نجيبي: لا يخفى عليكم بأننا نقوم بتجربة نظام العمل الجديد لهذه اللجان لأول مرة في وجود المجموعة التنسيقية، وبها عشر رؤساء موجودين إلى جانب عضوين من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ولا يمكننا القول بأن هذا النظام خالٍ من العيوب فهو نظام جديد به ولكن به مميزات كثيرة أيضاً، ونحن نرحب بملاحظاتكم من أجل تطوير عمل اللجان.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: يوجد إجحاف في عملية إختيار أعضاء اللجان.

النائب الأول لرئيس الغرفة: هذه وجهة نظرك لكن لا يمكنك التعميم.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: ما الذي يميز 90 عضواً من أصل 700 متقدم لعضوية اللجان؟.

النائب الأول لرئيس الغرفة: يوجد لدينا معايير محددة ومُعلن عنها لتجميع النقاط، وتم إختيار الأعضاء بناء على النتائج.

رئيس الغرفة: بالنسبة لصلة القرابة إذا كان المتقدم لعضوية اللجان مؤهل ولديه الخبرة الكافية هل نرفضه لأن له صلة قرابة بأحد أعضاء مجلس الإدارة، وؤأكد لكم أنه قد تم التعامل مع جميع الطلبات بحيادية تامة، فضلاً عن أن القانون لا يمنع ذلك.

القرار: إقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2018.

ثانياً: مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات لعام 2018:

رئيس الغرفة: ننتقل الآن إلى مناقشة التقرير المالي ، وأطلب من ممثل مدقق الحسابات الخارجي قراءة تقريره عن الوضع المالي للغرفة لعام 2018 .

ممثل مدقق الحسابات الخارجي شركة " كي بي أم جي فخرو ": اختصاراً للوقت فسوف أقرأ خلاصة الرأي الوارد في التقرير .

الرأي: لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لغرفة تجارة وصناعة البحرين والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء ، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2018، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

رئيس الغرفة: الباب مفتوح لأعضاء الجمعية العمومية لإبداء أية ملاحظات بشكل مختصر حفاظاً على وقتكم الثمين.

عضو الغرفة السيد درويش أحمد المناعي: لدي إستفسار بشأن إنخفاض إيرادات مبنى الغرفة القديم من مبلغ 195,765 دينار إلى مبلغ 103,923 دينار فما هي الأسباب؟، والسؤال الثاني حول مبنى الغرفة الجديد (بيت التجار)، فالملاحظة بأن مصروفات الصيانة بلغت 591,064 دينار، فما هي الأسباب؟، والسؤال الثالث بشأن مركز الدراسات والبحوث، أين هوالآن؟

الأمين المالي السيد عارف أحمد هجرس: بالنسبة لإيرادات المبنى القديم ففي الدورة السابقة حصل إستعجال في عملية إخلاء المبنى من المستأجرين على أساس وجود مشروع جاهز لإقامته على أرض المبنى، ولكن بعد ذلك تم إيقاف المشروع من قبل الجهات الحكومية، أما بشأن السؤال الثاني فإنه نعم مصروفات صيانة مبنى " بيت التجار " تكلفتها كبيرة، لأن المبنى مع مرور السنوات أصبح يعاني من بعض المشاكل في المصاعد، ونحن بصدد إستبدالهم وكذلك تم تعيين شركة إستشارية لدراسة تقليل التكاليف في المبنى ومن ضمنها الإنارة والمبردات، حيث تم تركيب جهاز جديد لخفض تكلفة المبردات بنسبة 25%.

رئيس الغرفة: هناك مباحثات أجريت مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادي (اليونيدو) ومع شركة كي بي أم جي وجامعة العلوم التطبيقية لمتابعة موضوع إعادة تأهيل مركز الدراسات والبحوث على أساس تطوير هذا المركز.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: بالنسبة لمبالغ إشتراكات العضوية، لاحظنا إنخفاضها هل نقصت أعداد السجلات؟

رئيس الغرفة: في سنة 2017 كان إيراد الإشتراكات أكبر من السنة التي تلتها، وقد خاطبنا وزارة التجارة والصناعة والسياحة للإستعلام عن أسباب الإنخفاض.

الرئيس التنفيذي السيد شاكر إبراهيم الشتر: أولاً هناك تفاوت بين الأرقام التي لدى الغرفة والأرقام الخاصة بوزارة التجارة والصناعة والسياحة، وقد ورد إلى الغرفة بتاريخ 18 أبريل 2019 خطاباً من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة رداً على استفسار الغرفة حول أسباب إنخفاض مقابل الإشتراكات السنوية للغرفة في عام 2018 والناتجة عن ما يلي:

1 - في عام 2017 بلغ عدد معاملات سداد رسوم الإشتراك لعضوية الغرفة 45512 معاملة، بينما بلغ في عام 2018 عدد المعاملات 38660 معاملة.
2 - قام 4170 سجل تجاري بدفع رسوم الغرفة مرتين خلال عام 2017 أما بسبب وجود متأخرات مستحقة لعضوية الغرفة من سنوات سابقة أو بسبب دفع رسوم التجديد مقدماً لفترة قادمة، بينما بلغ عدد السجلات التجارية التي قامت بدفع الإشتراك لعضوية الغرفة مرتين في عام 2018 حوالي 1950 سجل فقط.
3 - عند تدشين الخدمة من قبل الوزارة في عام 2017 تم السماح لأصحاب السجلات التجارية بتسديد رسوم الإشتراك في عضوية الغرفة لسنوات قادمة، ولكن تم إيقاف هذه الخدمة بعد عدة أشهر وإقتصرت فترة التجديد على سنة واحدة فقط.
4 - قام عدد من السجلات التجارية بتسديد رسوم الغرفة في عام 2017 ولكنها لم تجدد في عام 2018، وبالتالي تم إلغاءها بشكل تلقائي (Deleted By Law).
5 - أن عدد من السجلات التجارية لم تتم عليها أية معاملات من خلال نظام (سجلات) عند موعد استحقاق رسوم الغرفة وحتى نهاية عام 2018، وبالتالي لن يتم استلام تلك الرسوم إلا في عام 2019 عند موعد استحقاق تجديد السجل التجاري أو التقدم بأي معاملة في نظام (سجلات).

عضو الغرفة السيد نادر صالح علاوي: لاحظنا صرف مبالغ كبيرة على السفر من قبل أعضاء مجلس الإدارة، ما هي الفائدة المرجوة منها.

رئيس الغرفة: بإختصار شديد من أهداف الغرفة الرئيسية الترويج لمملكة البحرين في داخل وخارج المملكة، وأن هناك مشاركات واجبة على الغرفة لعضويتها في عدد من المنظمات الإقليمية والعربية والدولية مثل إتحاد الغرف الخليجية وإتحاد الغرف العربية المنبثق من جامعة الدول العربية التي أنضمت لها حكومة مملكة البحرين، ولا يخفى عليكم بأن إتحاد الغرف العربية تنبثق عنه عدة غرف تجارية عربية أجنبية موجودة في أغلب الدول الأوروبية ونحن كغرفة تجارة وصناعة البحرين شركاء وأعضاء مجلس إدارة في هذه الغرف، كما أن مشاركات الغرفة تعتبر قليلة بالنسبة للغرف التجارية العربية الأخرى، وأحياناً توجه إلينا دعوات لحضور منتديات وفعاليات تنظمها هذه الغرف، ونقوم بدورنا بتوجيه هذه الدعوة لأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين في حالة رغبتهم بالحضور والمشاركة في هذه الفعاليات، وفي بعض الحالات توجه إلى الغرفة دعوات رسمية من حكومات بعض الدول الشقيقة والصديقة على نفقة هذه الدول أو ضمن الوفد التجاري المرافق للزيارات الرسمية للقيادة الرشيدة ، فعلى سبيل المثال فقد شاركت الغرفة ضمن وفد مجلس التنمية الإقتصادية في زيارته إلى كل من جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: مبلغ الإشتراكات الذي دفع لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي يوجد فيه تفاوت كبير الضعفين تقريباً ما هي أسباب هذه الزيادة؟ هل هي اشتراكات سنوية؟

الأمين المالي للغرفة: كانت توجد متأخرات لأكثر من ثلاث سنوات لم تدفع من قبل مجلس الإدارة في دورات السابقة، والآن تم دفع جميع المتأخرات.

رئيس الغرفة: في سنة 2011 كانت توجد لدى الغرفة بعض الصعوبات في إيراداتها نظراً للوضع الإقتصادي التي تمر فيه المملكة، وعليه وتم منح الغرفة إستثناء بخصم نسبة من مبلغ اشتراكها السنوي في ميزانية اتحاد الغرف الخليجية، وفي السنة التي تلتها تم إعادة مبلغ الإشتراك السنوي إلى ما كان عليه سابقاً، ولكن مجلس الإدارة في ذلك الوقت رفض زيادة نسبة الإشتراك السنوي، وبين شد وجذب تأخر دفع مبالغ الإشتراكات السنوي إلا أن تم إخطار من مجلس إتحاد الغرف الخليجية بوجوبية سداد هذه الإشتراكات، فقمنا على الفور بسداد مبالغ الإشتراكات المتأخرة لأن هذا حق ويجب علينا أداءه.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: أن البعض منكم كان عضواً في مجلس الإدارة السابق بالغرفة.

رئيس الغرفة: أنا لم أقل مجلس الإدارة السابق بل قلت متأخرات سابقة في عهد مجالس الإدارات السابقة.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: أنت كنت موجود في مجلس الإدارة السابق، ألم تكن موجوداً في مجلس الإدارة السابق؟

رئيس الغرفة: أنا لم أكن عضواً في مجلس الإدارة السابق.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أنا لا أفقه في الحسابات بشكل جيد، ولكن لدي سؤال بسيط كيف ... يتم التصديق على التقرير المالي لعام 2018 قبل أن يتم التصديق على التقرير المالي لعام 2017؟.

رئيس الغرفة: لا توجد علاقة بين التقريرين، ولا يوجد مانع من التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2018.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: كيف لا توجد علاقة يتم فتح الحسابات بعد إقفال حسابات السنة التي قبلها، والمدقق الداخلي موجود ونستطيع أن نسأله، لذا قلت لكم من البداية يجب التصديق على التقرير المالي لسنة 2017 لكي نستطيع التصديق على التقرير المالي لسنة 2018.

رئيس الغرفة: رقم الفارق لإعتماد وفتح الحسابات وغلق الحسابات تستطيع أن تحسبها بعد المطابقة في وقت لاحق.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: من أجل ذلك طلبنا قبل سنة من الآن التصديق على التقرير المالي حتى لا نصل لهذا الوضع، وبالنسبة للتقرير المالي لسنة 2017 لم تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السابقة بسبب بعض المخالفات المالية، لذلك طلبنا إنهاء التصديق على التقرير المالي لسنة 2017 لنتمكن من الإنتقال إلى تصديق التقرير المالي لسنة 2018.

رئيس لجنة التدقيق الداخلي بالغرفة السيد عباس عبدالمحسن رضي: بالنسبة للبيان المالي لسنة 2017 تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة وعرضت على الجمعية العمومية ولم يتم إعتماد التقرير الإداري لوجود شبهة مخالفات به أو أن البيانات المالية لم تعتمد.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: رفضت من قبل الجمعية العمومية التصديق على التقرير المالي لعام 2017 وأنت كنت حاضراً.

رئيس لجنة التدقيق الداخلي بالغرفة السيد عباس عبدالمحسن رضي: بالنسبة للبيانات المالية لسنة 2018 فهي تخص ذات السنة، وإذا كان يوجد شيئ في البيانات المالية لسنة 2017 ونحن كمدققين لم نشهد أي شيئ، وفي حالة وجود عدم تطابق في المبالغ فهذا أمر آخر.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: يجوز أن المدقق الخارجي لم يفهم السؤال سوف أعيد صياغة السؤال، هل يجوز قبل التصديق على التقرير المالي لسنة 2017 أن نصادق على التقرير المالي لسنة 2018.

رئيس الغرفة: أعتقد من الممكن أن توضع ملاحظة على الحسابات الإدارية أو التقرير الإداري بأن التقرير المالي لسنة 2017 لم يتم إعتماده من قبل الجمعية العمومية في أولى صفحات التقرير.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: هل تم وضع هذه الملاحظة على التقرير المالي لسنة 2018؟.

رئيس الغرفة: البيانات المالية تمت المصادقة عليها ولكن المحضر لم يتم المصادقة عليه.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لم تتم المصادقة وقد تناقشنا في هذا الموضوع، هل يجوز قانوناً أن تتم المصادقة على التقرير المالي لسنة 2018 قبل أن يتم التصديق على التقرير المالي لسنة 2017؟، إذا كانت الإجابة لا يجوز ... فيجب إيجاد حل لهذه المشكلة، ليس لدينا مشكلة في المحضر بل أنا أتكلم عن التقرير المالي لسنة 2017.

رئيس لجنة التدقيق الداخلي بالغرفة السيد عباس عبدالمحسن رضي: هذا سؤال وجيه وفني في نفس الوقت، البيانات المالية لسنة 2017 إذا لم تقرها الجمعية العمومية هذا لا يعني أن التقرير المالي لسنة 2018 ليس قانوني، والمدقق الخارجي الذي دقق حسابات 2017 و2018 هو ذات المدقق، وهو لو لم يكن لديه قناعة وإطمئنان لصحة هذه البيانات لأبدى رأيه، لذلك فإن المدقق موجود هنا أمامكم وطمئن الجمعية العمومية الحالية بأن البيانات المالية الذي دقق بها تمثل بعدل الوضع المالي لغرفة تجارة وصناعة البحرين، وبالنسبة لموضوع إعتماد البيانات المالية لسنة 2017 هذا شأن الجمعية العمومية، وموضوع المدقق الخارجي الذي عرض عليكم البيانات المالية لسنة 2018 فإن عليه المسئولية لإطمئنانه لهذه البيانات المالية التي بنى عليها رأيه.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أيضاً لم يتم فهم السؤال، أن سؤالي هل يجوز التصديق على التقرير المالي لسنة 2018 قبل أن يتم التصديق على التقرير المالي لسنة 2017؟.

رئيس الغرفة: إذا حدثت أية مخالفات فالأرقام موجودة في الحسابات، وإذا كانت توجد مخالفات سيتم تصحيحها بأثر رجعي والآن هي معتمدة وبشكل آلي سيتم تصحيحها، حتى لو كانت هناك مخالفات فإن الأرقام بعد إعتمادها لا تتغير والمبالغ التي صرفت وإعتمدت في سنة 2017 لا تتغير وإذا كان هناك محاسبات أو مطالبات فتتم بعد أن تتطابق الأرقام.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: حدث خلاف في الجمعية العمومية السابقة حول التصديق على التقرير المالي، والآن اجرائياً البندين رقم (1)، (2) تم ترحيلهما، والآن نتناقش في التقرير المالي لعام 2017 ... رجاءً لا تأخذوا الموضوع كأنه تحصيل حاصل ، هل تمت الموافقة على التقرير المالي لسنة 2017 قبل التقرير المالي لسنة 2018؟

رئيس الغرفة: لن تتم المصادقة على التقرير المالي 2017 إلا بموافقة الجمعية العمومية.

النائب الأول لرئيس الغرفة السيد خالد محمد نجيبي: هل تقصد التقرير المالي أو المحضر؟

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: أقصد المحضر.

النائب الأول لرئيس الغرفة: سنعود إلى المحضر لاحقاً.

رئيس الغرفة: هل نصادق على التقرير المالي للغرفة لعام 2018.

غالبية الأعضاء الحاضرين: نعم نصادق.

القرار: التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2018.

ثالثاً: تعيين مدقق الحسابات الخارجي لعام 2019:

رئيس الغرفة: ننتقل الآن إلى بند تعيين مدقق الحسابات الخارجي، فشركة " كي بي أم جي فخرو " لا يجوز إعادة تعيينها كمدقق حسابات خارجي للغرفة لأن قانون الغرفة ينص على أن يعين مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العمومية العادية بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة لمدة أقصاها ثلاث سنوات، والشركة كانت مدقق حسابات للغرفة لثلاثة أعوام متتالية وهي 2016، 2017، 2018، لذلك فإن مجلس الإدارة يوصي - بناءً على توصية لجنة التدقيق الداخلي بالغرفة - بتعيين شركة " بي دي أو " كمدقق خارجي للغرفة لعام 2019 إن لم يكن لدى الجمعية العمومية أي مانع.

أعضاء الجمعية العمومية: موافقون.

القرار: تعيين شركة " بي دي أو " كمدقق حسابات خارجي للغرفة لعام 2019.

رابعاً: التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2017:

رئيس الغرفة: نعود إلى البند الخاص بالتصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2017.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: بالنسبة للتصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2017 وبناء على قرار الجمعية العمومية وبعد الرجوع إلى التسجيل الصوتي، فقد تم تعديل المحضر بناء على ما ورد هذا التسجيل الصوتي وتم تعديل المحضر بناء على المداخلة التي طلبها عضو الغرفة السيد نادر علاوي، حيث تم تثبيتها في المحضر ونشرت في الموقع الإلكتروني للغرفة.

النائب الأول لرئيس الغرفة: هل نصادق على محضر الجمعية العمومية المنعقدة في 17 أبريل 2017 بعد التعديل الذي ورد وتم نشر التعديل على الموقع الإلكتروني للغرفة.

عضو الغرفة السيد نادر صالح علاوي: توجد توصية من الجمعية العمومية السابقة بخصوص القضايا المرفوعة من خلال أعضاء مجلس الإدارة على أعضاء الغرفة وسحبت جميع القضايا.

النائب الأول لرئيس الغرفة: سنتناول هذا الموضوع في البند القادم، هل توجد ملاحظات على المحضر المُعدل.

أعضاء الغرفة: لا توجد ملاحظات.

النائب الأول لرئيس الغرفة: إذاً نصادق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2017 بعد التعديل.

القرار: التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2017.

خامساً: التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018، والإفادة بما تم تنفيذه من قرارات:

النائب الأول لرئيس الغرفة: ننتقل الآن للبند الذي يليه وهو التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 22 أبريل 2018 والإفادة بما تم تنفيذه من قرارات، هل لديكم أية ملاحظات على المحضر قبل الإنتقال إلى القرارات.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: توجد بعض الأخطاء المتعمدة في المحضر، وعلى هذا الأساس قد أرسلنا لكم مع مجموعة من أعضاء الغرفة بتاريخ 22 يونيو 2018 تعديلات على محضر الإجتماع وسعادة رئيس الغرفة أفادنا بأنه سيكلف مدير الشئون القانونية الذي أكد وجود بعض الأخطاء

التي سيتم تعديلها لأن الموظف الذ قام بكتابة المحضر قد وقعت منه هذه الأخطاء سهواً، ولكن مع الأسف لم تلتزموا بإجراء هذه التعديلات.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: المحضر تم إعداده في إدارة الشئون القانونية، وفور ورود الخطاب إلى إدارة الشئون القانونية قمنا بمراجعة التسجيل الصوتي للإجتماع بمساعدة موظف آخر، وفعلاً توجد بعض التعديلات التي ذكرت في الخطاب التي سقطت سهواً وتم إضافتها وتعديل المحضر ونشره على الموقع الإلكتروني للغرفة، وهذا المحضر الموجود بين أيديكم بعد التعديل، وإذا كانت هناك تعديلات أخرى فإنها غير موجودة في التسجيل الصوتي للغرفة والذي سمعته أنا شخصياً.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لقد تناقشنا سابقاً في هذا الموضوع وتوجد لدي ذاكرة متنقلة (فلاش ميموري) بها كل التسجيلات التي كانت في اجتماع الجمعية العمومية السابق، وإذا أردتم نشرها فإنشروها، ويمكننا أن نتناقش بها مادة مادة، والحقيقة ليست مجرد سقوط بعض الأمور سهواً ولكن يوجد تحوير وفبركة بين منطوق التوصيات وما كتب لاحقاً بالنسبة لهذه التوصيات.

رئيس الغرفة: هل تقصد القرارات؟

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أقصد ما حدث في محضر الاجتماع وما ذكر به من توصيات في محضر الإجتماع نفسه.

رئيس الغرفة: إذا يوجد تغيير في صياغة محضر الإجتماع، فإن هناك طريقتان لكتابة المحضر، فهناك المضبطة والمحضر، فالمحضر يتم حذف بعض الأمور الغير مهمة منه، أما المضبطة فيجب أن يكتب بها كل كلمة تقال في الإجتماع، فهناك أمور لا ضرورة لذكرها في محضر الإجتماع، وبالنسبة للقرارات فالجميع كان موجود حين تم قراءتها والتصويت عليها، والبعض أبدوا استياءهم من التأخير في عملية التصويت، فوضعوا أوراق التصويت في صندوق التصويت قبل البدء بعملية التصويت والنطق بالقرارات، وقد نبه ممثل وزارة التجارة والصناعة والسياحة آنذاك على ضرورة إبطال جميع الأوراق الموجودة بصندوق التصويت قبل الإذن بالتصويت من قبل اللجنة المُشكلة لذلك وبعد أن غادر الأعضاء المصوتين قاعة الإجتماع، وهذه الجزئية لا يمكن التحريف بها فقد قرأت وسمعت وكتبت بحضور لجنة الفرز المُشكلة من قبل الجمعية العمومية، وممثل وزارة التجارة والصناعة والسياحة كان حاضراً وقام بتسجيلها.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: تم إرسال خطاب إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين بتاريخ 22 يوليو 2018 ولدي توقيع إستلام، وشرحنا فيه أولاً بأنه توجد الكثير من الفقرات تم حذفها، ثانياً أن عملية النطق بالتوصيات لم تكن كما وردت بالمناقشات، كما تم تحوير كتابة التوصيات في محضر الإجتماع السابق ولدي جميع التسجيلات الصوتية.

رئيس الغرفة: هذه إتهامات .... هل نحن مزورين؟

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أنت لست مزوراً وأنت تعلم ماذا أقصد من هذا الكلام، أنت شخصياً قلت لي بأننا سنعيد صياغة المحضر، وكلمني مدير إدارة الشئون القانونية وقال لي كلامك صحيح وفعلاً سقطت منا أمور سهواً من كثرة اللغط الذي حدث في الإجتماع، وهذا صحيح لأن مدة 8 ساعات مدة طويلة، تم تصحيح بعض الأمور ولكن لم يتم تعديل المحضر بالكامل.

النائب الأول لرئيس الغرفة: وردت إلينا عدة ملاحظات من عدة أطراف ومن ضمنها ملاحظاتك، وتمت مناقشتها في المكتب التنفيذي وطلبنا من إدارة الشئون القانونية توضيح الأمر لنا، وأفادونا بوجدود بعض الملاحظات الصحيحة وتم تعديلها، وإذا كنت ترى أن التعديلات لا تعكس ما جرى في اجتماع الجمعية العمومية الأخير فمن الممكن أن تتفضل وتجلس مع إدارة الشئون القانونية وإذا ثبتت صحة ملاحظاتك فسيتم تعديلها.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لقد قمت بإرسال خطاب رسمي للغرفة فيجب عليك أدبياً أن تردوا على خطابي بما تم تعديله ولكن أن تأتي الآن في الجمعية العمومية وتطلب مني الحضور مرة أخرى إلى إدارة الشئون القانونية فهذه الطريقة غير صحيحة.

النائب الأول لرئيس الغرفة: ليست غير صحيحة ... لقد قلت لك أن هناك بعض الأمور سقطت سهواً وتم تعديلها، ولكن يبدو لي حسب قولك بأنه توجد ملاحظات أخرى لم يتم تعديلها.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: هل تريد مني أن أسردها لك كاملة، فأنا لا أريد أن يطول الموضوع.

النائب الأول لرئيس الغرفة: نطلب منك إذا سمح لك الوقت بالحضور إلى الغرفة والإجتماع مع إدارة الشئون القانونية لمراجعة ملاحظاتك.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لقد أرسلت ملاحظاتي مكتوبة وليست شفوية، فلماذا لا تفهمني؟

النائب الأول لرئيس الغرفة: أنا افهم ما تقول وأخبرتك إننا قمنا بتعديله، ولكنك تقول بأن هناك نقاط لم يتم تعديلها.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: تم تعديل بعض الجزئيات ولم يتم التعديل على جميع الملاحظات.

رئيس الغرفة: إذا كان يوجد هناك خلاف على بعض الجزئيات وبعض الكلمات والجمل الواردة في محضر الإجتماع، فأنا ليس لدي مانع أن نعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للتصويت عليه.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: التصويت على ماذا؟

رئيس الغرفة: هل يتم التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018، أم أن الجمعية العمومية ترى بأنه لا حاجة للتصويت عليه؟

غالبية أعضاء الغرفة: نعم نصادق على محضر هذا الإجتماع.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: سعادة الرئيس ... أنا معك سنصادق عليه ولن نختلف، ولكن لا يجوز إكراماً للموجودين وخاصة أن اجتماع الجمعية العمومية السابق قد أستغرقت وقتاً طويلاً لمدة 8 ساعات دون الدخول في تفاصيل، وأنا شخصياً سأصادق على المحضر.

رئيس الغرفة: إذا يوجد هناك نقص في المحضر فسيتم تعديله على ضوء التسجيل الصوتي للغرفة لكي نكون على بينة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أنا سأصادق عليه حتى من دون تعديله.

رئيس الغرفة: لدينا الكثير من الأمور المهمة ولا نريد أن نتأخر أكثر.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: بالنسبة لورقة التصويت التي كانت موجودة، فإنها كانت تختلف عن منطوق القرارات التي تم التصويت عليها والتي سردها المستشار القانوني، وتوجد لدينا تسجيلات تبين هذه الفروقات في محضر اجتماع الجمعية العمومية وذكرناها برقم الصفحة والبند الذي ذكرت فيه، هناك فروقات بين منطوق القرارات مع ما كتب بالمحضر ومثلما ذكرت هذه الفروقات يمكن تعديلها.

رئيس الغرفة: ما ورد في ورقة الصويت هو عناوين البنود وليس منطوق القرارات، لا مانع من تعديل ما ورد في مداخلات الأعضاء فيما عدا القرارات الصادرة عن الإجتماع والتي تم التصويت عليها لا يمكن تغييرها لأنه تم التصويت عليها من قبل الجمعية العمومية العادية.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: نحن نقبل بموجب التصويت على القرارات وبموجب منطوق القرارات الذي سردها المستشار القانوني، فنحن موافقين عليها، وأضيف أيضاً أن الجمعية العمومية فوضتك بتنفيذ هذه القرارات المهمة، وتم تنفيذ بعض القرارات ولكن هناك قرارات لم تنفذ كإرجاع الحقوق إلى أصحابها الذي تم ذكرهم في منطوق القرارات.

رئيس الغرفة: هذا الموضوع يخص البند القادم وسنتطرق له بالتفصيل، وأطلب من مدير إدارة الشئون القانونية القيام بإفادة الجمعية العمومية بما تم تنفيذه من القرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2018.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: سوف أفيد أعضاء الجمعية العمومية الموقرين بشكل موجز بما تم تنفيذ من القرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية العادية السابق الذي عقد بتاريخ 22 أبريل 2018 على النحو التالي:

أولاً : بالنسبة للبند الثاني وهو مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2017، فقد كان القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الأخير هو عدم اقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2017 وتفويض رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذه التجاوزات الإدارية لبيان مدى صحتها من عدمه ، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، وتنفيذاً لهذا القرار فقد تعاقدت الغرفة مع إحدى الشركات المختصة للتحقيق في التجاوزات المالية والإدارية بالغرفة خلال الدورة (28) لمجلس الإدارة، وقد قدمت هذه الشركة تقريرها حول هذه التجاوزات بتاريخ 6 فبراير 2019 بوجود بعض الشبهات التي تتطلب رأي قانوني لتحديد طبيعتها، وعلى أثر ذلك تم تكليف أحد المكاتب القانونية لدراسة ما ورد في تقرير الشركة من شبهات وتكييفها من الناحية القانونية، والذي أوصى بإتخاذ المزيد من الإجراءات حولها لتقصي المزيد من الحقائق، وجاري إستكمال هذه الإجراءات التي تحتاج إلى مزيد من الوقت.

رئيس الغرفة: كما سمعتم تم تكليف شركة تدقيق والتي بدورها عينت مُدققين أثنين، وخرجت الشركة بتوصيات بأن هناك شبهات، وعرضنا هذا الموضوع على مستشار قانوني خارجي وإلى الآن يتم تقصي الحقائق في إذا ما كانت هذه الشبهات ترتقي إلى كونها جرائم جنائية أم مخالفات إدارية، ونحن نريد التأكد من ذلك قبل الشروع في إتخاذ الإجراءات اللازمة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: شكراً على جهودكم في هذا الموضوع، ولكن ما ذكرته هو خلاصة التقرير الذي صدر عن الشركة التي تم تعيينها، وأعتقد من حق الجمعية العمومية الإطلاع على هذا التقرير على الرغم من وجود جزئيات من التقرير لديّ، ولكن من حق الجمعية العمومية التي كلفتك بمتابعة الموضوع أن يعرفوا ماذا حدث، والتقرير لم يُذكر بهذا الأسلوب ... بأنه توجد شبهات، ولكن التقرير يؤكد على أسماء وليس لدي أي خلاف شخصي مع أحد، ولكن يجب إحترام الجمعية العمومية ... هذه مؤسسة ذات نفع عام والكل يفهم ماذا تعني جملة ذات نفع عام، حتى الشخص البسيط من حقه عندما يكتشف شيئاً خاطئاً أن يبلغ السلطات، ونحن كجمعية عمومية كلفنا رئيس الغرفة من سنة تقريباً ولم يصل إلى نتيجة نهائية، فالسؤال لماذا تريد مدة إضافية؟.

رئيس الغرفة: في شهر أبريل عقدت الجمعية العمومية وأقرت القرار، وبعدها دخلنا في عملية اختيار الشركة الذي تم تعيينها حسب الإجراءات المنصوص عليها في لوائح الغرفة والتي أخذت منا مدة طويلة حوالي 6 شهور للحصول على 3 تسعيرات ولكي نبعد الشركات المُدققة لحسابات الغرفة، وبعدها حدثت مناقشات مع الشركة التي رست عليها المناقصة، وبعد إختيار الشركة قدمت تقريرها باللغة الإنجليزية بعد تأخرها، لذا لم نقبل ذلك فالغرفة مؤسسة عربية ومداولاتها جميعاً باللغة العربية، لذا تم إعادة صياغة التقرير باللغة العربية، وتم تحديد محاور التدقيق وتم عمل التحقيق المحاسبي على هذه المحاور، ولكن التقرير صدر بوجود بعض الشبهات التي تتطلب رأي قانوني لتحديد طبيعتها ولم يتم فيه تحديد أسماء، نحن أخذنا هذا التقرير وعرضناه على مستشار قانوني خارجي لإبداء رأيه في هذه الشبهات.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: إذا كنت متوضأ فسأحضر قرآن لتقوم بالحلف عليه بأن التقرير لم يتضمن أسماء.

رئيس الغرفة: أقبل ذلك ... تقرير الشركة لم ترد فيه أسماء.

عضو الغرفة السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم: لم نكن نريد أن يحدث ما حدث في بداية الجلسة وأنت بدورك كرئيس للإجتماع كان بإمكانك أن توقف كل شخص وترجعه لمكانه لأنه يحز في النفس ونحن في غرفة تجارة وصناعة البحرين العريقة، هل من المعقول أن نصل لهذا الحد؟، كما أرى مناقشات بينكما ... لماذا لا تحدث في قاعة خاصة لإيجاد الحلول بوجود إدارة الشئون القانونية ونحضر إلى الإجتماع ونحن جاهزون.

رئيس الغرفة: نحن جاهزون ولكن بعض الأعضاء يريدون معرفة تفاصيل أكثر كأعضاء جمعية عمومية.

عضو الغرفة السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم: لدي مقترح، ولا أعرف إذا ما كان الأعضاء يوافقون عليه، لماذا لا تطرح كافة المواضيع للتصويت لنتمكن من مغادرة الإجتماع.

رئيس الغرفة: فليكمل المستشار القانوني أولاً ما تم تنفيذه من قرارات.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: ثانياً، بالنسبة للبند الثالث الخاص بمناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2017، فإن قرار الجمعية العمومية هو عدم اقرار التقرير المالي لمجلس الإدارة لعام 2017 وتفويض رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذه التجاوزات المالية لبيان مدى صحتها من عدمه ، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، مع إلزام كل من رئيس الغرفة السابق والأمين المالي السابق بالتوقيع على هذا التقرير، وأن الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الغرفة هي ذاتها التي سبق وأن تم ذكرها في البند السابق بالإضافة إلى قيام الغرفة بمخاطبة مدقق الحسابات الخارجي للغرفة بتاريخ 30 أبريل 2018 لإبراء وإخلاء مسئولية مجلس إدارة الغرفة الحالي من أية تجاوزات أو مخالفات مالية قد ورد في هذا التقرير مع طلب مخاطبة كل من رئيس الغرفة السابق للغرفة، والأمين المالي السابق للغرفة للتوقيع على التقرير سالف الذكر.

بالنسبة للبند الرابع والخاص بتعيين شركة KPMG كمدقق خارجي للغرفة لعام 2018 فقد تم إبلاغ الشركة بالقرار وتم التوقيع على خطاب الإرتباط معها.

وننتقل الآن للقرارات الصادرة حول المواضيع المُدرجة تحت بند ما يستجد من أعمال، وأولها هو موضوع تعديل قانون الغرفة رقم 48 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية، حيث كان قرار الجمعية العمومية هو تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل قانون الغرفة ولائحته التنفيذية بما يحقق صالح الغرفة ومخاطبة الجهات المختصة بهذا الشأن، وتنفيذاً لهذا القرار فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل فريق عمل قانوني يضم بعض رجال التشريع والقانون من ذوي الخبرة في صياغة القوانين واللوائح التنفيذية لها لدراسة كل من قانون الغرفة واللائحة التنفيذية وإدخال بعض التعديلات عليها بما يحقق صالح الغرفة وإستقلاليتها وأداء دورها في خدمة القطاع الخاص بكل سهولة ويسر وتنظيم العملية الإنتخابية بناءً على توصيات لجنة الإنتخابات الأخيرة، وقد تم عرض هذه التعديلات - بعد التشاور والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة - على مجلس الإدارة الذي قرر الموافقة على التعديلات المقترحة على بعض مواد قانون الغرفة ورفع خطاب إلى سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بهذه التعديلات لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالها بما يسهم استقلالية الغرفة والإرتقاء بدورها وبنوعية الخدمات التي تقدمها لأعضاءها الكرام.

عضو الغرفة السيد نادر صالح علاوي: يرجى ذكر رقم المادة والفقرة التي تريدون تعديلها؟

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: توجد مادة صريحة في قانون الغرفة بأن أي تعديل في القانون يجب أن يتم من خلال الجمعية العمومية غير العادية فلا تتجاوزوا الحدود في ذلك.

رئيس الغرفة: ما هو نص هذه المادة الذي تتحدث عنها؟.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: الآن سأبحث عنها وأخبرك بها.

رئيس الغرفة: لا توجد أي مادة في قانون الغرفة أو لائحته التنفيذية تنص على هذا الشأن.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أي تعديل في النظام الأساسي للغرفة يجب أن يكون من خلال اجتماع جمعية عمومية غير عادية.

رئيس الغرفة: بالنسبة لجزئية ما نص عليه النظام الأساسي للغرفة بأن أي تعديل عليه يجب أن يعود للجمعية العمومية للتصديق عليه، فإن هذا الأمر كان في السابق قبل صدور قانون الغرفة بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012، أما الآن فقانون الغرفة قد صدر عن جلالة الملك المفدى، وهو الوحيد الذي يحق له أن يعدله بعد المرور على السلطة التشريعية أو بصفة الإستعجال، وليس من خلال الجمعية العمومية، فقد صدر هذا القانون من الأساس دون الرجوع للجمعية العمومية للغرفة، وأنا شخصياً كنت موجود وقت صدور هذا القانون.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: أنا أيضاً كنت حاضراً مع الدكتور حسن فخرو وزير الصناعة والتجارة السابق ورئيس الغرفة آنذاك الدكتور عصام فخرو، فهل ستغيرون الحقائق؟

مندوب وزارة التجارة والصناعة والسياحة السيد علي عبدالحسين مكي: لقد بحثنا في الموضوع سابقاً، في اللائحة التنفيذية توجد مادة (99) واضحة بأن يتم تعديل اللائحة التنفيذية للقانون بموافقة الجمعية العمومية العادية، وهذا لا يحتاج إلى تأويل، ولكن بالنسبة لقانون الغرفة فلا توجد مادة تشير إلى أن الجمعية العمومية تقر التعديلات على القانون، لذلك أي تعديلات تطرح من مجلس الإدارة يجب أن ترفع إلى وزارة التجارة والصناعة والسياحة والتي تقوم بدورها برفعها إلى مجلس النواب عن طريق الحكومة الرشيدة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: هذا يعني أن كل مجلس إدارة يأتي يغير القانون بمزاجه دون الرجوع للجمعية العمومية، هذه مادة أساسية ولن نقبل أن يتلاعب مجلس الإدارة فيه، وهذه المادة موجودة وأمهلوني بعض الوقت لأبحث عنها، المادة موجودة ورقمها 99.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: أن ما ذكرته من وجوب موافقة الجمعية العمومية على التعديلات يتعلق بالمادة رقم (99) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة والخاصة بتعديل هذه اللائحة وليس بقانون الغرفة، فالقانون يصدر عن جلالة الملك المفدى دون أن يمر على الجمعية العمومية للغرفة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: كيف تفصل بينهما، أنت قانوني ويجب أن تعرف، وقد سبق أن تحدثنا في الموضوع، لذلك طلبتم من الجمعية العمومية أن تسمح لكم بأن تقوموا بتعديل القانون وبالرجوع للجمعية العمومية.

رئيس الغرفة: أعتقد أن الأمر واضح ، ويرجى من المستشار القانوني أكمال سرد ما تم تنفيذه من قرارات.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: بالنسبة للقرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية حول موضوع البلاغات والدعاوى الجنائية المرفوعة من الغرفة ضد أعضاءها، والذي ينص على إحالة هذا الأمر إلى الشئون القانونية بالغرفة لدراسة كافة البلاغات والدعاوى الجنائية المرفوعة من الغرفة ضد أعضاءها، وتفويض رئيس مجلس الإدارة لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في هذا الأمر، فقد قام رئيس الغرفة، بناءً على الرأي

القانوني، بمخاطبة كل من محامي الغرفة والنائب العام بتاريخ 12 يونيه 2018 لإتخاذ الإجراءات الرسمية اللازمة للتنازل عن كافة الدعاوى والبلاغات الجنائية المرفوعة من الغرفة ضد أعضاءها، رغبة من مجلس الإدارة في تغليب ما يجمع ويوحد الصف وبناء الثقة مع الشارع التجاري وفتح صفحة جديدة مع أعضائها الكرام قائمة على الثقة والإحترام المتبادل ولترسيخ ثقافة ممارسة حق النقد وفقاً للضوابط التي حددها القانون.

وبالنسبة لمشروع تطوير سوق المنامة القديم، فقد كان القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لعام 2018 هو عرض الموضوع على مجلس الإدارة لإتخاذ القرار المناسب بشأنه وفقاً للقانون، وقد ناقش مجلس الإدارة هذا الموضوع وقرر في اجتماعه الثالث المُنعقد بتاريخ 16 أبريل 2018 الموافقة المبدئية على تعديل قرار مجلس الإدارة السابق بالموافقة على مشروع تطوير سوق المنامة القديم شريطة تأسيس شركة مع الحكومة لهذا المشروع شريطة موافقة الحكومة على حصول الغرفة على نسبة 50% من أرباح المشروع، إلا أنه قد ورد لمجلس الإدارة بتاريخ 21 مايو 2018 خطاباً من سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة حول هذا المشروع، والذي جاء فيه قيام الحكومة الموقرة بالمضي بمفردها في تنفيذ هذا المشروع.

أما بالنسبة لموضوع التجاوزات المالية والإدارية بالغرفة في الدورة (28) فإن الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الغرفة هي ذاتها التي سبق وأن تم ذكرها سالفاً في البند المتعلق بمناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2017.

الموضوع التالي هو موضوع مخالفة تعيين الرئيس التنفيذي الحالي للغرفة، وكان القرار المتعلق به والصادر عن اجتماع الجمعية العمومية هو تفويض رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء التعاقد مع الدكتور خالد محمد الرويحي الرئيس التنفيذي للغرفة لبطلان قرار تعيينه لمخالفته للمادة (45) من قانون الغرفة القانون مع إلغاء ما ترتب عليه تعيينه في منصبه من آثار، وذلك في موعد أقصاه أسبوع واحد اعتباراً من تاريخه، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، وتنفيذاً لهذا القرار قرر سعادة رئيس الغرفة بتاريخ 25 أبريل 2018 وبموجب التفويض الممنوح له من الجمعية العمومية العادية ، وبعد الإستئناس بالرأي القانوني، بإنهاء خدمة الرئيس التنفيذي للغرفة الدكتور خالد محمد الرويحي بسبب بطلان عقد العمل المبرم بينه وبين الغرفة بتاريخ 26 ديسمبر 2016 لمخالفته للمادة (45) من القانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين، والمادة (86) من لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (156) لسنة 2013 واللتين تشترطان على ألا يكون الرئيس التنفيذي عضواً بالغرفة، فضلاً عن المخالفات الإدارية الأخرى المرتكبة من قبله والتي تم التحقيق فيها.

أما بالنسبة لموضوع مخالفة إعفاء الرئيس التنفيذي السابق للغرفة من منصبه، فإن قرار الجمعية العمومية العادية في اجتماعها المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018 هو تفويض رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع المهندس نبيل عبدالرحمن آل محمود حول هذا الموضوع، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، وتنفيذاً لهذا القرار فقد تم بتاريخ 20 يناير 2019 توقيع إتفاقية تسوية بين الجانبين والتي تعتبر مُنهية لكافة الطلبات القانونية والدعاوى القضائية بكافة أنواعها بينهما مع إلتزام كلا الجانبين بجميع بنود هذه الإتفاقية.

ننتقل الآن إلى موضوع ملف المدراء والموظفين المفصولين من الغرفة والمخفضة درجاتهم الوظيفية ورواتبهم، حيث نص القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية على الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة للتحقيق في هذا الأمر لبيان مدى صحة هذه الإدعاءات من عدمها، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر. وفي حالة ثبوت أحقية المدراء والموظفين يتم تكليف المكتب التنفيذي للغرفة بإعادة المدراء المفصولين وإرجاع الحقوق للمدراء الذين تم تخفيض درجاتهم الوظيفية وإعادتهم إلى وظائفهم السابقة مع إجراء التسويات المالية المناسبة معهم وفقاً للقانون، وإعادة تسكين بقية الموظفين المذكورين في وظائفهم السابقة بما يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، وتنفيذاً لهذا القرار فقد قام رئيس الغرفة - بالتنسيق مع المكتب التنفيذي وبعد الإستئناس برأي عدد من المستشارين - بإتخاذ إجراءات تصحيحية بإرجاع عدد من الموظفين إلى مناصبهم السابقة بعد دراسة كل حالة على حده، وبما يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، كما تم دراسة باقي الحالات وإجراء التسويات المالية معهم بما يرضي جميع الأطراف وفقاً للقانون.

والموضوع الأخير هو ملابسات واقعة اختلاس مبالغ مالية من الغرفة، حيث نص قرار الجمعية العمومية العادية على تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الموضوع، وللمجلس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، وقد تم تنفيذاً للقرار إجراء تحقيق داخلي مع الموظفين ذوي العلاقة ولم يثبت أية مسئولية تقصيرية على أياً من الموظفين في واقعة الإختلاس فيما عدا الموظف المذكور الذي أعترف بإرتكابه الواقعة بمفرده. كما قرر المكتب التنفيذي في اجتماعه الرابع عشر المُنعقد بتاريخ 7 يناير 2019 بالسير قدماً في تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية الجديدة للغرفة تفادياً لتكرار مثل هذه المخالفات.

رئيس الغرفة: نفتح الباب الآن لمداخلات أعضاء الجمعية العمومية.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: حسب ما أذكره بالنسبة لإجتماع الجمعية العمومية السابق وبطلب من الجمعية العمومية فقد تم تشكيل لجنة لبحث المخالفات المتعلقة بملف المدراء والموظفين المفصولين من الغرفة والمخفضة درجاتهم الوظيفية ورواتبهم، وبالتالي أقرت الجمعية العمومية بتفويض الرئيس بالقيام بمعالجة هذه الملفات، والمستشار القانوني من خلال سرده للبنود ذكر بند إرجاع عدد من الموظفين المفصولين والقرار الذي تم التصويت عليه هو إرجاع كافة الموظفين المفصولين وهذا ما فهمته من القرار وقمت بالتصويت عليه، هل يمكنكم قراءة منطوق هذا القرار.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: القرار هو الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة للتحقيق في هذا الأمر لبيان مدى صحة هذه الإدعاءات من عدمها، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر. وفي حالة ثبوت أحقية المدراء والموظفين يتم تكليف المكتب التنفيذي للغرفة بإعادة المدراء المفصولين وإرجاع الحقوق للمدراء الذين تم تخفيض درجاتهم الوظيفية وإعادتهم إلى وظائفهم السابقة مع إجراء التسويات المالية المناسبة معهم وفقاً للقانون، وإعادة تسكين بقية الموظفين المذكورين في وظائفهم السابقة بما يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب موجهاً حديثه لرئيس الغرفة: بالنسبة لموضوع الموظفين المفصولين، أنا لن أتكلم عن القانون بل سأتكلم بيني وبينك رب العالمين، لقد أسأتم إلى المظلومين أكثر من مجلس الإدارة السابق والقرار في مداولات الجمعية العمومية كان واضحاً، أنا لن أتكلم عن الرئيس التنفيذي السابق "نبيل المحمود" فقد قمتم بالتسوية معه، ولكني أتكلم عن الموظفين الذين تم فصلهم من

غير سبب والذين تم تخفيض درجتهم الوظيفية من غير سبب أيضاً، وأنا لا أتكلم عن مدير إدارة الشئون القانونية الذي تم ارجاع حقوقه له بفضل الجمعية العمومية ولكن هناك موظفين ظلموا وأخرجوهم من الغرفة في وقت يوجد موظف تمت إعادته للعمل مع أنه متقاعد وأخذ مبلغ 43.000 ألف دينار وأعادوه للعمل رغم المشاكل الكثيرة التي عليه، وبالرغم من ذلك تمت ترقيته، وأنا بنفسي قلت للرئيس التنفيذي تخلصوا من هذا الشخص ولكن في المقابل تمت ترقيته، لماذا لم يتم إعادة باقي المفصولين عن العمل، فقد قمتم بتوظيف آخرين، فلان وظف فلان وفلان رقى فلانه، وإذا تريدون نذكر أسماء سأذكر أسماءهم، لم تقوموا بإنصاف المفصولين من عملهم، وهناك أيضاً موضوع الموظف الذي سجن في قضية الإختلاس، لقد قمنا بتكليف رئيس الغرفة بإنهاء أموره ولم يفكر به أحد، رجل لديه عائلة ومريض جداً وطلبت منك شخصياً مساعدته مع أنني لا أعرفه، ووعدتني بالنظر في موضوعه.

رئيس الغرفة: هل تقصد الموظف المختلس؟.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: نعم وهناك آخرون مختلسون في الغرفة، وأنتم تقولون 170.000 ألف دينار وحكم المحكمة أقر 10.000 آلاف دينار، وهذا يعني وجود مختلسون آخرون.

رئيس الغرفة: هذا هو قرار الجمعية العمومية في اجتماعها السابق والذي صوتت عليه لإتخاذ الإجراءات اللازمة لإسترجاع هذه المبالغ.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: نحن قلنا لكم خلصوا أموره، ومديرة الشئون المالية قبلتم إستقالتها قبل شهرين من اجتماع الجمعية العمومية، ما هذا الكلام؟

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: قرار الجمعية العمومية كان تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الموضوع، وللمجلس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لقد فوضنا رئيس مجلس الإدارة ولم نفوض مجلس الإدارة، ويمكننا الرجوع للتسجيل الصوتي، وهذا بطلب شخصي من الرئيس لي، وهذا الطلب أتاني من خلال الشخص الذي أفتعل مشكلة وتم طرده من الغرفة.

رئيس الغرفة: القرار ينص على تفويض مجلس الإدارة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: كل شيئ تم تفويضك به شخصياً ما عدا تعديل قانون الغرفة الذي تم تفويض مجلس الإدارة بشأنه.

رئيس الغرفة: منطوق القرار تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حول هذا الموضوع، وهذا ما تم التصويت عليه من قبل الجمعية العمومية.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لدي تسجيل مرئي لنفتحه ونتأكد.

رئيس الغرفة: القرار مكتوب.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: هذا التسجيل لإجتماع الجمعية العمومية السابق.

رئيس الغرفة: هذا القرار تم التصويت عليه في وجود ممثل وزارة التجارة والصناعة والسياحة.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لا تتعب نفسك وتتعبنا معاك، أنا أتكلم بالإنصاف.

رئيس الغرفة: أصبح الموضوع مقابلة وليس اجتماع جمعية عمومية، سميح بن رجب مع سمير ناس وباقي الأعضاء مغيبين.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: إذا هم يفضلون السكوت هل نسكت نحن أيضاً، في الإجتماع السابق كنا نتحدث براحتنا.

رئيس الغرفة: هذا الموظف حالياً مسجون بسبب واقعة الإختلاس، وقد صدر عليه حكم قضائي ولا يوجد أحد فوق القانون، والموظف أعترف بفعلته، ويمكنك مراجعة النيابة العامة أو المحكمة للتأكد من ذلك، وإدارة الشئون القانونية بالغرفة تتابع هذه الدعوى.

عضو مجلس الإدارة السيد خالد راشد الزياني: لدي نقطتين أود إثارتهما، لقد قلت سابقاً أن القضاء لا يعلى عليه، وبالنسبة لموضوع السيد نبيل آل محمود الرئيس التنفيذي السابق، هل كسب الدعوى أمام المحكمة؟، فقد قمتم بتعويضه بمبلغ 100.000 ألف دينار، فعلى أي أساس أتخذ هذا القرار، هل هو تفويض من الجمعية العمومية؟، أما كان يجب أن يتم التشاور حوله مع مجلس الإدارة ليتم التصديق على هذا القرار، ولكن نحن لم يكن لدينا أي إطلاع على الموضوع لذا أرجوا التوضيح.

والنقطة الثانية لقد قال المستشار القانوني بأن مجلس الإدارة وافق على أن نساهم في تطوير سوق المنامة القديم ولكن وردت إلى الغرفة رسالة من وزارة التجارة والصناعة والسياحة مفادها أن الوزارة ستنفذ هذا المشروع لوحدها، لماذا تم إتخاذ هذا القرار؟، هل بسبب سحبكم لمبلغ ثلاثة مليون دينار الذي كانت ستساهم فيه الغرفة في إتفاق موقع من أحد أعضاء مجلس الإدارة السابق وهو نائب الرئيس السابق بإتفاقية مع وزارة التجارة لتطوير سوق المنامة القديم، كذلك أرجوا إبداء الأسباب التي جعلت الوزارة لم تعد ترغب في التعاون مع الغرفة، كل ما أريده هو سرد للأحداث الحقيقية بكاملها.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: بالنسبة للنقطة الأولى وهي مخالفة إعفاء الرئيس التنفيذي السابق، فقد كان قرار الجمعية العمومية واضح وهو تفويض رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع المهندس نبيل عبدالرحمن آل محمود حول هذا الموضوع، وللرئيس كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرار والبت في الأمر، وكما تعلم فإن الجمعية العمومية هي أعلى سلطة وقرارها يكون واجب التنفيذ على الرئيس فقط، وللتصحيح فإن الدعوتين المرفوعتين من المهندس نبيل آل محمود سواء الدعوى الإدارية أو الدعوى العمالية كانتا ساريتين ولم يخسر أي دعوى منهما، وقد عقد رئيس الغرفة عدة اجتماعات مع المهندس نبيل آل محمود وتم التفاوض بأن يشطب هاتين الدعوتين مقابل التسوية المالية التي سيحصل عليها، وبناء عليه وبموجب التفويض الصادر من الجمعية العمومية تم التوصل إلى التسوية النهائية وتم التوقيع عليها.

أما بالنسبة للنقطة الثانية بشأن مشروع تطوير سوق المنامة القديم فإنه حسب ما ذكر في خطاب وزارة التجارة والصناعة والسياحة بأن الوزارة لم توافق على الدخول في مشروع تأسيس شركة لتطوير سوق

المنامة القديم بسبب أن مباني السوق القديم هي ملكية خاصة، وبالتالي أرتأت الوزارة بأنه لن يوجد مدخول يستحق تأسيس مثل هذه الشركة وقررت تنفيذ المشروع بمفردها.

رئيس الغرفة: الآن سنقوم بالتصويت لكي نختتم اجتماع الجمعية العمومية، ونلجأ للتصويت لأن الجميع لهم آرائهم المختلفة، لذا سيتم التصويت على ما تم تنفيذه من قرارات صادرة عن اجتماع الجمعية العمومية العادية السابق، وفي حالة الرفض سنعيد النظر بها.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: أنت رئيس مجلس الإدارة، يجب أن تعطينا الفرصة لنتناقش والسيد خالد الزياني لديه نقطة لم يذكرها، ولقد تعمدتم ترك المواضيع المهمة للأخير، على أساس أن الأعضاء يريدون المغادرة فيقبلون بالتصويت، يجب إعطاء كل موضوع حقه.

عضو مجلس الإدارة السيد خالد راشد الزياني: بالنسبة لموضوع السيد نبيل المحمود الرئيس التنفيذي السابق فقد كان علمي بأنه خسر الدعوى في المحكمة، وإذا كان هذا الكلام غير صحيح، فأنا أسحب كلامي السابق، وأنا كلي أمل بأن يعتبرنا رئيس الغرفة كأعضاء في مجلس الإدارة معه وأن يتشاور معنا، والنقطة الثانية بشأن تطوير سوق المنامة القديم، أنا أؤكد لك بأن مشروع تأسيس شركة مع وزارة التجارة والصناعة والسياحة كان منطق تعجيزي، لأن رد الوزارة كان واضحاً أن مباني السوق القديم هذه أملاك خاصة، لكن هذا الموضوع لا يجوز، فلا يجوز أن يتم تعجيز الأمور ليتم إلغاء العقد المبرم مع الوزارة كأول مشروع مشترك بين الغرفة والوزارة.

رئيس الغرفة: لقد سبق وتكلمنا في هذا الموضوع ونحن الآن بصدد متابعة تنفيذ هذه القرارات في هذا الإجتماع.

عضو مجلس الإدارة السيد خالد راشد الزياني: أريد عدم تمرير الأسباب بسبب إقتراحكم لطلب تعجيزي لتكملة الإتفاق حسب العقد بإنشاء شركة تجارية لتنفيذ هذا المشروع، وهذا لا يجوز حسب إفادة الحكومة لأنها أملاك خاصة.

رئيس الغرفة: هذا هو قرار الجمعية العمومية وما تم تنفيذه بشأنه.

عضو مجلس الإدارة السيد خالد راشد الزياني: كلا، قرار الجمعية العمومية السابقة كان الدخول في مشروع تطوير سوق المنامة القديم وبعدها تم اقتراح تأسيس شركة مشتركة ثم وردت إلينا الرسالة من الوزارة بإنها ستنفذه بمفردها.

رئيس الغرفة: تم مناقشة هذا الموضوع مع وزير التجارة والصناعة والسياحة خلال أحد اجتماعات اللجنة المشتركة الإقتصادية بين الغرفة والوزارة وأنت كنت حاضراً في هذا الإجتماع، وقال الوزير بأن الحكومة الرشيدة قررت بأنها لا تريد إنشاء شركة مشتركة مع الغرفة لتطوير سوق المنامة القديم وأن الحكومة ستنفذ المشروع بمفردها.

عضو مجلس الإدارة السيد خالد راشد الزياني: كان سبب رفض الوزير هو إنشاء شركة لأن مباني السوق كانت أملاك خاصة ويوجد إتفاق بتقديم مبلغ كتبرع من الغرفة لتطوير سوق المنامة القديم.

رئيس الغرفة: من يريد التصويت الآن فليرفع يده.

غالبية أعضاء الجمعية العمومية: موافقون على التصويت على هذا الموضوع.

عضو الغرفة السيد باسم حسن المحميد: هناك إحدى القضايا المرفوعة على أحد الأعضاء من مجلس الإدارة السابق لم يتم شطبها حتى الآن.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: سبق وأن أكدت بأن رئيس الغرفة قام بمخاطبة كل من محامي الغرفة والنائب العام لإتخاذ الإجراءات الرسمية اللازمة للتنازل عن كافة الدعاوى والبلاغات الجنائية المرفوعة من الغرفة ضد أعضاءها، وقد بالفعل حفظ بعض هذه البلاغات من قبل النيابة العامة أو الفصل في هذه الدعاوى الجنائية من قبل المحاكم المختصة فيما عدا دعوى جنائية واحدة بسبب أن النيابة العامة قد كيفت هذه الدعوى بأنها شخصية ومُقدمة من رئيس الغرفة السابق ضد هذا العضو، إلا أنه جاري التواصل مع محامي الغرفة لتأكيد تنازل الغرفة عن الدعوى أمام المحكمة المختصة.

عضو الغرفة السيد نادر صالح علاوي: بخصوص القضية المرفوعة من الغرفة على الموظف المختلس، خذوا منه مبلغ عشرة آلاف دينار ليخرج من السجن، المبالغ المسروقة 170.000 ألف دينار، وقد ثبت عليه مبلغ عشرة آلاف دينار مستعد أن يسددها ليخرج من السجن خذوها من ناحية إنسانية.

النائب الأول لرئيس الغرفة: هذا الموضوع يمكن أن يحل خارج الجمعية العمومية، وإذا كان هناك مخرج فإنه لا يحتاج إلى قرار جمعية عمومية، الموضوع معروض على المحكمة المختصة ونحن لا نريد ظلم أحد ولا نريد أن نتجاوز المحكمة.

رئيس الغرفة: نحن بصدد صياغة للقرار ليتم التصويت عليه، والقرار هو اعتماد الخطوات التنفيذية المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: للتأكيد فإن محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018 تم التصديق عليه، وتبقى فقط التصويت على إعتماد الخطوات التنفيذية المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذا الإجتماع.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: أن التصويت يكون على البند ككل ولا يجزأ حسب ما ورد في جدول أعمال الإجتماع.

رئيس الغرفة: هل نبدأ التصويت ونشكل لجنة لفرز أوراق التصويت؟.

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي: هل يحق للأعضاء الذين غادروا الإجتماع التصويت؟.

مدير إدارة الشئون القانونية السيد محمد العامر: لا يحق لهم، الأعضاء الموجودين داخل قاعة الإجتماع هم من يحق لهم التصويت فقط.

رئيس الغرفة: هل يوجد إعتراض على هذا البند أم نعتمده.

غالبية أعضاء الغرفة: نعتمده.

عضو الغرفة السيد سميح إبراهيم بن رجب: لا نحتاج إلى تصويت، فقط سجلوا في محضر هذا الإجتماع بأنني معترض على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018.

رئيس الغرفة: أذن يتم التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018 مع إعتماد الخطوات التنفيذية المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذا الإجتماع، وشكراً لكم وكل عام وأنتم بخير ونراكم السنة القادمة بإذن الله تعالى.

القرار: التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المُنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018 مع إعتماد الخطوات التنفيذية المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذا الإجتماع.

وقد انتهى الإجتماع في تمام الساعة 7.56 مساءً،

غـــرفـــة تجـــارة وصنـــاعة البـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrain Chamber of Commerce And Industry

تقرير مختصر لإجتماع الجمعية العمومية العادية

الخميس الموافق 25 ابريل 2019

الوقت 04:09:36

عدد العضويات التي يحق لها التصويت	عدد اصوات العضويات التي يحق لها التصويت	مجموع عدد الاشخاص الحاضرين	عدد الأعضاء الحاضرة	مجموع أصوات الاعضاء الحاضرين	نسبة الاعضاء الحاضرة
30,861	72,892	70	272	950	% .88

عدد العضويات النشطة (الفرع الرئيسي)	:	30,861
عدد أصوات العضويات النشطة (الفرع الرئيسي)	:	72,892

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrian Chamber Of Commerce And Industry

إجتماع الجمعية العمومية العادية
الخميس الموافق 25 ابريل 2019
الوقت 04:09:36

التاريخ : 25/04/2019
الصفحة : 1
اسم الموظف : Admin1_AGM

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
.1	901-26	ابراهيم باقر جاسم رضي	550104542	2
.2	901-54	احلام يوسف عثمان علي جناحي	630703868	2
.3	901-65	احمد صباح سلمان السلوم	780601785	41
.4	901-3	احمد عبدالكريم مكي عيسى الكوفي	730803937	4
.5	901-42	احمد محمد علي علي عبدالله محمد المقابي	840606974	2
.6	901-5	احمد يوسف غلوم علي	790300630	14
.7	901-56	اسيل عبدالصمد مبارك علي المهندس	800506898	2
.8	901-31	ايهاب محمد سعيد ناصر الموسوي	650102134	2
.9	901-16	باسم حسن عبدالله المحميد	691103844	3
.10	901-22	باسم محمد احمد الساعي	651000963	34
.11	901-6	بتول محمد احمد داداباي	720400368	9
.12	901-1	بشار سمير عبدالله احمد ناس	840703929	21
.13	901-44	جمال عبدالجبار محمود الكوهجي	590901699	11
.14	901-17	جميل يوسف احمد الغتاة	550107738	22
.15	901-21	حسين عبدالحميد حسين ال شهاب	850101883	2
.16	901-18	خالد راشد الشيخ عبدالرحمن الزياني	440108900	55
.17	901-40	خالد علي جليل احمد ترك	620401087	16
.18	901-25	خالد محمد عبدالرحيم السيد	810402688	2
.19	901-30	خالد محمد يوسف نجيبي	670802530	9
.20	802-1	خليل ابراهيم علي العبيدات	440601029	5
.21	901-66	درويش احمد المناعي	450401189	8
.22	901-53	دورس البرت كري كري مارتن	680800824	2
.23	801-4	راشد عبدالله حمد ال سنان	561003025	15
.24	901-13	رامز محمد نعمان العواضي	580223795	32
.25	901-45	رياض طاهر حسن المحروس	570143381	2
.26	901-8	زهير حسن مكي سلمان يوسف	791106659	2
.27	901-36	سامي ابراهيم عبدالحسين السكري	660500540	2
.28	901-24	سامي محسن محمد البحيري	720108853	2

Report : axp_rept_61

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrian Chamber Of Commerce And Industry

إجتماع الجمعية العمومية العادية
الخميس الموافق 25 ابريل 2019
الوقت 04:09:36

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
.29	901-46	سلمان محمد حسن باقر جاسم رضي	800308689	5
.30	901-2	سميح ابراهيم عبدالرسول بن رجب	590139266	4
.31	901-33	سمير عبدالله احمد ناس	570114853	63
.32	801-2	سوسن ابوالحسن محمد ابراهيم	671203894	3
.33	901-23	سونيا محمد محمد عبدالله جناحي	670701246	8
.34	901-55	عادل احمد احمد ال صفر	540703320	26
.35	901-15	عارف احمد علي هجرس	660402343	13
.36	901-35	عبدالحسين خليل مرتضى ديواني	370600649	83
.37	901-64	عبدالرضا ابوالحسن محمد ابراهيم	650503430	2
.38	901-20	عبيلي يوسف علي عبيدلي	460806475	14
.39	901-32	عزير محمد عثمان ملك	880910330	11
.40	901-58	علي حسن محمود حسين	480107548	23
.41	901-47	عمر صلاح عبدالرحمن عبدالرحمن	870302787	10
.42	901-9	غسان عبدالامير احمد علي الحوري	770903428	2
.43	901-59	فاطمه عبدالخالق عبدالرحيم الدلاور	580130010	2
.44	901-7	فريال عبدالله أحمد ناس	690108478	5
.45	901-38	كريم فيصل حسن جواد	810907461	36
.46	901-52	لطيفه يوسف عيد محمد	650300149	2
.47	901-11	لولوه مطلق راشد مطلق	550118322	3
.48	901-48	مازن عباس عبدالله شهاب الدرازي	670902047	15
.49	901-14	محمد ابراهيم حسن الصائغ	680701869	2
.50	901-61	محمد احمد محمد امين الخاجه	650017773	22
.51	901-4	محمد عباد محمد صالح	781210755	5
.52	901-12	محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	610059548	25
.53	801-3	محمد عبدالواحد جاسم قراطه	610020218	2
.54	901-63	محمد فاروق يوسف المؤيد	780608976	127
.55	901-49	محمد محمود محمد رفيع فكري	560034245	4
.56	901-51	محمد منير محمد صالح يعقوبي	880402970	8

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrian Chamber Of Commerce And Industry

إجتماع الجمعية العمومية العادية
الخميس الموافق 25 ابريل 2019
الوقت 04:09:36

التاريخ : 25/04/2019
الصفحة : 3
اسم الموظف : Admin1_AGM

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
.57	901-34	محمود جعفر يوسف المخرق	550121005	2
.58	901-60	مهدي احمد عبدالله ابراهيم	600110338	2
.59	801-1	موكيش تولارام غتدي	601105095	5
.60	901-50	نادر صالح علي صالح علاوي	640118445	2
.61	901-43	ناصر محمد جميل منصور العريض	651205611	13
.62	901-67	نبيل عبدالرحمن محمد اجور	610117459	7
.63	901-41	نواف محمد جواد علي الجشي	770603319	7
.64	901-62	هدى محمد عبدالله جناحي	620801190	2
.65	901-37	وليد ابراهيم خليل كانو	710706839	31
.66	901-29	وليد محمد شريف الريس	640000207	9
.67	901-10	وهيب احمد محمد امين الخاجه	590142216	10
.68	901-19	ياسمين عدنان جمال	810912295	2
.69	901-28	يوسف صلاح الدين ابراهيم صلاح الدين	510201334	8
.70	901-57	يوسف يعقوب يوسف احمد شهاب	910905258	2

عدد الحضور : 70 | مجموع عدد الاصوات : 950

رئيس الاجتماع

مدير إدارة خدمة العملاء